

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص : علاقات دولية

مقياس : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الأستاذ: سالم صابر

السنة الجامعية: 2020/2019

مقدمة

إن أي محاولة بحثية لصياغة مقارنة معرفية لظاهرة سياسية ما يجب أن يركز على الإلمام بخصائص الظاهرة من الناحية النظرية ضمن إطاراً منهجي و معرفي لرصد حدودها وأبعادها الأساسية ، إلا أنه في الواقع تتعدد وتختلف المقاربات المعرفية باختلاف المفكرين و اختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية ، إذ تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية ، لأنه من خلالها تتشكل العلاقات بين الوحدات الدولية. يستمد البحث في مجال السياسة الخارجية أهميته من مجال البحث في العلاقات الدولية ، فهذه الأخيرة أي السياسية الخارجية لم تستقل عن مجال البحث في العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، أي في بداية الستينات من القرن العشرين، حيث تطورت تطوراً ملحوظاً وذلك لتعدد قضاياها بفعل تزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي ، مما اكسب دراستها أهمية بالغة .

المحور الأول : ماهية السياسة الخارجية

أولا : تعريف السياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي ، ويفيد مصطلح الحدود ضمنا أن القائمين على صياغة السياسة الخارجية يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين : بيئة داخلية محلية ، وبيئة خارجية إقليمية أو عالمية ، لذا فان صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ، ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة ، الأمر الذي يعكس مدى تشابكها و تعقيدها ، ولعل سبب الاختلاف والتمايز بين مختلف المفاهيم ، راجع إلى ديناميكية الظاهرة السياسة وحركتها بصفة عامة ، والسياسة الخارجية بصفة خاصة .

يعرف قاموس **بنغوين للعلاقات الدولية** السياسة الخارجية بأنها : " النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل ويرد الفعل وبالتفاعل " ، وهو ما حاول بهجت قرني التأكيد عليه بوصفه : " أن التحديد الدقيق لماهية السياسية الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل متسائلا حول السياسية الخارجية باعتبارها أهدافا عامة أم أنها أفعال محددة أم هي قرارات واختيارات صعبة " .

هذا و عرف البعض من الدارسين السياسة الخارجية تعاريفا لا تكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ، ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي قدمه جوزيف فرانكل : " باعتبارها مجموع القرارات والنشاطات التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى " ، موضحا في ذات السياق الفرق بين النشاط الداخلي والنشاط الخارجي وفقا للمجل العملياتي لكليهما ، حيث تدور حسبه القرارات في عقل صانع القرار بينما تتعلق النشاطات بالجانب العملياتي " .

في هذا السياق يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ويضيف : " إن نشاط الجماعة كوجود حضاري ، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية " .

فيما يقدم **كورت فالدهايم** تعريفاً للسياسة الخارجية مفاده أن : " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى " ، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب " ، ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية : " أنها تعبر عن مجموعة متكاملة من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى " ، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد ، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية .

أما **ليون نويل** فقد قدم تعريفاً للسياسة الخارجية جد مختصر خلاصته أن هذه الأخيرة هي : " فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى " .

من جهته يرى **جورج مودلسكي** بأنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية " .

أما فيما يخص **ريتشارد سنايدر**، فإنه يرى أن السياسة الخارجية هي : " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل "، وهذا التعريف يزاوج بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، كما يؤكد على أهمية صانع القرار ودوره الأساسي في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، إذ يرى سنايدر في هذا المجال ، أن الدولة تحدد بأشخاص

صانعي قراراتها من المسؤولين الرسميين ، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك المسؤولين الذي يعملون باسمها ، وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لمجموعة من القرارات التي تتخذ من خلال أشخاص يشغلون المناصب الرسمية في الدولة.

وهو تقريبا نفس ما ذهب إليه تشارلز هيرمان في تعريفه للسياسة الخارجية ، حيث يرى بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم من الإداريين ، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ". في نفس السياق اعتبر ناصف يوسف حتي أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصفة عامة .

في حين يرى جيمس روزنو أن السياسة الخارجية تعني : " التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " .

بيمنا يمكن التعبير عنها حسب والتر ليمان بأنها : " قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة.

المحور الثاني : أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية

أ_السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

يعتبر الكثير من المنظرين أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة ، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند وصول حكومة جديدة للسلطة، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الحفاظ عن مصالحها الوطنية بغية الوصول إلى أهداف محددة مسبقاً

فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة ، فهي انعكاس لسياستها الداخلية على المستوى الخارجي ، في حين تعتبر العلاقات الدولية اشمل من ذلك بكثير فهي تعبر عن مجمل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ، فهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ، ولا تشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات فقط ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب... الخ ، وكما تشمل أيضاً تدفقات من طبيعة أخرى -اقتصادية - إيديولوجية - سكانية - رياضية - ثقافية - سياحية... الخ .

إذن فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية ، لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول ، فهي تضم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، الشركات المتعددة الجنسيات ، المؤسسات المالية الدولية ، وعليه فان العلاقات الدولية أكثر اتساعاً

وشمولاً ، فهي محصلة لمجموعة من التفاعلات بين مختلف الفواعل المؤثرة في النسق الدولي .

ب_السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

إذا ما اعتبرنا أن السياسة الخارجية لدولة ما هي مجموع السياسات الرسمية التي تتخذها الدولة تجاه محيطها الخارجي ، فإن السياسة الدولية حسب ما ذهب إليه "حامد ربيع هي : "مجل التفاعلات التي لا بد أن تحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام الدولي نتيجة لاختلاف أهدافهم والقرارات التي تصدر عنهم لتحقيق مصالحهم الذاتية.

وعليه فبالرغم وضوح هذا التعريف وإقراره بان السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة ، والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول ، إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم والتشابك ، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائماً فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول ، وهذا بطبيعة الحال لتحقيق مصالحها الذاتية عن طريق التفاهم والتوافق وليس بالضرورة عن طريق التصادم والتشابك.

فيما تتمثل أهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية ، في أن عناصر السياسة الخارجية هم الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات الفاعلة وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن : السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن باقي الفواعل الدولية الأخرى ، فهي أشمل من السياسة الخارجية ، وعليه فإن مجموع السياسات الدولية بشكل عام هي التي تشكل العلاقات الدولية .

ج_السياسة الخارجية والدبلوماسية :

إذا ما اعتبرنا أن السياسة الدولية والعلاقات الدولية هي اشم من السياسية الخارجية -وهي بالفعل كذلك- فان الاختلاف بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية راجع إلى كون أن السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، حيث يعرف تونكين الدبلوماسية بأنها : " النشاط الخارجي للدولة بما في ذلك مضمون ، وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة ، العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية الذي يمارسه رؤساء الدول ، والحكومات ، وإدارة الشؤون الخارجية ، و الوفود و البعثات الخاصة ، و الممثلات الدبلوماسية ، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة " .

إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية ، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية .

السياسية الخارجية و الإستراتيجية:

الإستراتيجية أو فن القيادة ، هي مفهوم عسكري تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية ، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا ، عبر تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها، وتتبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية ، ونظريا يجب أن تقدم هذه المصالح القومية الأهداف لإستراتيجية قومية ، وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة هما:

الأولى : تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة ، وعلى سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف .

الثانية : لا يوجد ميكانيزم يمكن من خلاله وضع إستراتيجية تتبع من المصالح القومية ، وكننتيجة لذلك فبدلا من أن تكون هناك خطة متكاملة لتحقيق مصالح الدولة تقود تشكيل سياسة خارجية براغماتية ، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة ، والهياكل بما فيها من العمليات التي لها علاقة بمناقشة الموضوعات الإستراتيجية وصنع القرار المرتبط بها

من جهة أخرى يتطلب تنفيذ الإستراتيجية استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الدولة ، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف

القومية للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة ، وفي إطار المبادئ والقواعد التي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر

ولاشك أن زيادة القوة القومية للدولة (عناصر ومكونات القوة القومية مادياً ومعنوياً) تؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن القومي والعكس بالعكس ، وهنا نجد اختلافاً في وجهات النظر حول طبيعة العلاقات بين الدول ، حيث يوجد رأي يذهب إلى أن الصراع هو النمط الرئيسي والوحيد للعلاقات بين الدول ، ولا بد أن تقوم سياسات واستراتيجيات الأمن القومي على افتراض مؤداه أن الأمة لا تكون آمنة إلا عندما تزيد من قوتها الذاتية إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى.

وهناك رأي آخر يرى أن التكامل والتعاون هو أساس العلاقات بين الدول ولا بد من إنقاص قوة الدولة لكي يزداد شعور الدول الأخرى بالأمن ، وتنتهي مصادر التهديد فيزداد التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها ، فينشأ مفهوم الأمن القومي الجماعي فيما بين هذه الدول فيحقق في إطاره الأمن القومي الخاص بكل دولة.

المحور الثالث : أهداف السياسة الخارجية

مصطلح يستخدم في تحليل السياسة الخارجية لتحديد الغايات التي يسعى إلى تحقيقها الأطراف الفاعلون بل أن الهدف والغاية يعتبران مرادفين في بعض النصوص، هذا ويميل التحليل التقليدي في أدبيات العلاقات الدولية إلى اعتبار الأهداف مساوية لمصطلح المصالح القومية مما يحول مسار المناقشة باتجاه متمحور حول الدولة وطبيعة أهداف ومصالح سياستها الخارجية ، فالأطراف الفاعلة من غير الدول مع أنها تسعى إلى تحقيق أهداف - أغراض - لا يمكن منطقياً أن نعتبر أنها تسعى لتحقيق مصالح قومية ، بالمقابل وجدت نزعة في التحليل التقليدي لرؤية المصالح القومية بأنها ثابتة لا تتغير وانه يمكن تحديدها بشكل موضوعي ، وقد هاجم ارلوند وولفرز هذه المقاربة في مقالته عن الأهداف حيث جادل بأنه يجب النظر للأهداف على أنها متحولات هامة تخضع لمختلف التفسير .

لقد اختلف دارسو السياسة الخارجية في تحديد الطبيعة الهدفية لعملية السياسة الخارجية ، إلا انه يمكن إجمالها فيما يقدمه " أرنولد وولفرز " من أن أهداف الدول في السياسة الخارجية في مجملها لا تخرج عن كونها ثلاث مجموعات من الأهداف هي:

أولاً : الأهداف الأمنية

تستند نظرية الأمن القومي على الغاية القومية الإستراتيجية التي تتفق مع المبادئ والمصالح والأهداف القومية للدولة وذلك بغية حماية كيانها وحققها في العيش في إطار من الأمن مستخدمة كافة إمكانياتها المتاحة بكفاءة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية القومية وتأمين مصادر القوة في كافة المجالات .

إن حماية الأمن القومي مفهوم ايجابي يشمل محاولة تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يعتقد صانعو السياسة الخارجية بأنها تهدد امن دولهم ، ولذلك أصبحت الحاجة ملحة للحفاظ على بقاء الدولة و استمراريتها

-ثانيا : الأهداف الاقتصادية-

نتيجة ارتفاع نسبة الاعتماد المتبادل بين الدول وبين المؤسسات الدولية في اتجاه مأسسة النظام الدولي القائم على التعاون وليس على ثنائية الصراع والتنافس ، بل وحتى الحديث على الأمن القومي أصبح يركز على الأبعاد الاقتصادية المتمثلة في الأمن الغذائي ، الصحة ، استثمار الأموال ، وبالتالي تجاوز مفهوم الأمن العسكري إلى مفهوم الأمن الشامل

فالعامل الاقتصادي يعتبر من ابرز العوامل و أكثرها أهمية بالنسبة لقوة الدولة فهو يمنحها ثقل سياسي ، فكلما كان الاقتصاد قويا لعبت الدولة دورا أكثر فاعلية في محيطها الدولي و الإقليمي فإن الدول المتفوقة اقتصاديا يمكنها عن طريق استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية إرغام الدول المستهدفة بالتحول إلى الاتجاه السياسي الذي يتفق ومصالحها الخاصة .

ثالثا : أهداف أيديولوجية :

الأهداف التي تعتبر ذات قيم صحيحة قد تعتبر جديرة بأي ثمن ولكن من منطلق عملي فان اعتبارات ما هو الكم الذي يكفي؟ سوف يكون لها أثرها دائما وحتى الهدف المركزي المتعلق بالأمن ليس هدفا مطلقا بل هو نسبي وحسابات الكلفة تجعله نسبيا ، ثم أن الزمن عنصر متحول ذو صلة بالموضوع فكثير من الأهداف تعرف من

منطلقات المدى المتوسط أو المدى الطويل ، تهدف بالأساس إلى محصلة الدفاع عن القيم والمعتقدات الوطنية.

المحور الرابع : السياسة الخارجية وعملية صنع القرار

يعتقد ريتشارد سنايدر أن : " البدائل المعرفة اجتماعيا بهدف التوصل لوضع معين " ، هكذا يكون الوضع كما يتصوره صانعو القرار ، أي هو الموقف الذي يرتسم في ذهن صانع القرار بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الأخلاقية والشخصية التي تؤثر في عملية صنع القرار مثل التصورات والقيم والمواقف والمعتقدات والمبادئ والأيدلوجيا

اولا : العناصر الرئيسية لعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية: وتشمل

عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عدد من العناصر الرئيسية التي يمكن إيجازها بالتالي:

البيئة الخارجية : بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها ، وكل جوانب

التداخل والتفاعل ضمنها ، فالبيئة الخارجية تفتح إمكانيات معينة للتصرف وتضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف البديلة الأخرى .

كلما قل ضغط البيئة الخارجية كلما زادت فرص التصرف واتسعت مجالات

اختيار البدائل. وفي إطار هذه النقطة بالذات حاول هارولد سبراوت أن يفرق بين

شكليين للبيئة الخارجية وهما:

البيئة النفسية السيكولوجية :

والبيئة العملية :

البيئة الداخلية للقرار :

ضغوط القيم والمعتقدات :

قدرات الانتماء القومي المتاحة

الضغوط الناتجة عن الحاجة لاتخاذ القرار :

الهيكل التنظيمي الرسمي :

أما فيما يتعلق بخيارات واضعي قرارات السياسة الخارجية، فهناك بعض الملاحظات التي يجب مراعاتها وهي:

أولاً : أن واضعي القرارات عند اختيارهم للسياسات الخارجية ، فهم لا يختارون من بين كل السياسات البديلة الممكنة بل من بين البدائل المنظورة لهم، وهناك سياسات بديلة من النوع غير المنظور قد لا تكون أكثر قبولاً من الناحية السياسية بينما أن بعض السياسات البديلة الممكنة قد لا تكون مقبولة سياسياً ، ولكن عدم معرفة واضع القرارات بالنوع الأول هو الذي يجعله يحصر نفسه في إطار النوع الثاني ويختار من بينه أكثر البدائل قبولاً .

ثانياً : لا توجد قواعد موضوعية متفق عليها لترشيد أحكام واضعي القرارات في مسائل السياسة الخارجية ، ولذا يمكن القول بأن الكثير من السياسات التي يتوصلون إليها تعاني من بعض نقاط الضعف

ثانيا : العوامل التي تزيد من صعوبة التوقع في القرارات الخارجية :

- وجود عدد كبير من الأطراف لها علاقة بلمواقف التي تتناولها هذه القرارات مما يجعل من الصعب التعرف على ردود الفعل وأنماط السلوك المحتملة لكل واحد من هذه الأطراف.

- أن هذه الأطراف قد تختلف من حيث طبيعتها وقوتها النسبية واحتياجاتها وأهدافها ، وهو ما يضيف إلى صعوبة التوقع في مثل هذه الحالات التي يحدث فيها تفاعل بين أطراف الموقف بطريقة معقدة.

- أن معدل التغيير المرتفع أحيانا في عناصر الموقف يجعل التوقع في مواقف غير مستقرة بطبيعتها عملية غير ممكنة أو غير دقيقة.

- أن الطريقة التي تؤثر بها الأطراف في عناصر الموقف ، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه ، قد تكون بالغة التعقيد في مواقف سياسية خارجية معينة ، أي أن التأثير المتبادل لا يعكس نمطاً طبيعياً ومألوفاً وبسيطاً .

إضافة لعدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لغرض هذه التنبؤات والتوقعات، تطرح مشكلة العلاقة القائمة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فمن الأمور المسلم بها أنه بدون الحقائق الأساسية التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية ، تصبح هذه السياسة وكأنها بلا أساس ، وربما كان ذلك للسبب الذي دعى إليه وليام دونوفان مدير جهاز المخابرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهو الجهاز الذي عرف باسم مكتب الخدمات الإستراتيجية ، بأن

السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من أساس المعلومات التي تبنى عليها تلك السياسة .

ولعل هذه الأهمية تمثلها الحقائق والمعلومات في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التي تبرز ما يسمى بمشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وأنه من أنسب الأشكال التي يجب أن تكون عليها ، فعلى سبيل المثال : هل تكون مهمة أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الخارجية هي مجرد جمع المعلومات فقط ، ورفعها إلى أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية دون أن تبدي فيها أي رأي معين ، أم أن مسؤولية أجهزة جمع المعلومات هي تقديم تلك المعلومات في إطار تفهمها لطبيعة المشكلة التي تجمع المعلومات بشأنها .

ومن هنا فإن تحديد طبيعة هذه العلاقة كان موضع جدل ، وإن كانت الاتجاهات تتجه غالب نحو اقتصار مسؤولية أجهزة جمع المعلومات على تقديم الحقائق بشكلها المجرد الخام لتتخذ القرارات على أساسها، ويبنى هذا الاتجاه على بعض الاعتبارات الرئيسية ومنها الاكتفاء بتقديم هذه الحقائق المجردة دون إقحام تحيز هذه الأجهزة إليها ، وهو ضمان لحيادها وموضوعيتها وقربها إلى الواقع . أما إذا قامت أجهزة جمع المعلومات بتفسير المواقف الخارجية على طريقتها الخاصة وجمع المعلومات في نطاق هذا التفسير ، فإن الأمر قد ينتهي بتقديم صورة مشوهة وغير واقعية للمواقف الخارجية .

المحور الخامس : نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية

يمكن القول بأن الذي يحدد اتجاهات واضعي القرارات من هذه المواقف هو طبيعة الأهداف المنتظرة من وراء هذه القرارات وارتباطها بدوافع معينة.

اولا : نموذج سنايدر

لقد كانت محاولة سنايدر وزملائه دعوة باختصار لإدخال وخرط العنصر البشري في قلب تفاعلات النظرية الدولية، بعد أن ما كانت الصدارة للعوامل الموضوعية، والنسق الدولي في تحديد سلطة الفاعلين وتصرفاتهم إزاء بعضهم البعض على المستوى الدولي

ثانيا : النموذج العقلاني- الرشيد : يبحث عن أكبر عدد ممكن من البدائل المتاحة، ويفحصها بنفس الدرجة من التفصيل والعمق، ويحاول اختيار البديل الأكثر رشادة، أي ذلك البديل الأكثر ارتباطاً بمقتضيات والواقع، والأكثر اتساقاً مع قدرات الدولة، أي أن ذلك القرار الذي يحقق أكبر قدر من المنافع في ظل قدرات معينة -أقل قدر من الخسائر.

ثالثا : النموذج المعرفي : يقوم هذا النموذج على أن الأصل والفيصل في عملية صنع القرار هو مدركات صناع القرار وعقائدهم، وأيديولوجيتهم.

رابعا : نموذج التحليل التطبيقي لصنع القرار:

قدمه أليكس ميتس وكارل دورين الابن، كنموذج مقترح لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية والمراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي:

تحديد مصفوفة القرار لدى صناع القرار :

وهذه المصفوفة فيها ثلاثة عناصر، أو تتكون من ثلاثة مراحل:

البدائل: أي مجموعة البدائل التي يفرضهم الموقف على الدولة.

المعايير: هو الفكرة الرئيسية المنظمة للمعلومات على المستوى الرأسي، فالبدائل تكون على المستوى الأفقي في حين أن المعايير تكون على المستوى الرأسي، فقد تكون معايير سياسية، عسكرية، اقتصادية.

الثقل وهي العملية التي يضع صانع القرار فيها أوزاناً نسبية لكل معيار من المعايير، ومن ثم ينعكس ذلك على تقييم البديل .

الانعكاسات والآثار المتعلقة بكل بديل: فكل بديل له انعكاس على الدولة نفسها، وعلى الوحدة الموجه لها القرار .

التقييم: هي عملية تقييم البديل الأهم من حيث ثقل المعايير والأكثر تأثيرات إيجابية من وجهة نظر متخذ القرار .

على ضوء التحليل السابق لمضمون عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والصعوبات التي تكتنفها يمكننا أن نشير إلى بعض الخصائص التي تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية والتي لا تتوافر لأي نوع من القرارات ومن هذه الخصائص:

- أن البيئات والمواقف التي تتخذ فيها هذه القرارات تتصف بالتعقيد الشديد كما تتصف أيضاً بعدم التيقن وعدم الاستقرار ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج أو التحكم فيها بعكس الحال في بيئات السياسة الداخلية.
- فقدان التجانس في أوضاع الأطراف التي تمسها هذه القرارات الخارجية ، مما يترتب عليه تزايد احتمال ظهور بعض الضغوط وردود الفعل المعاكسة من قبل بعض الأطراف التي تؤثر فيها هذه القرارات تأثيراً سلبياً ، أو بسبب ما قد ينسب إلى هذه القرارات من مضامين عدائية.
- أن مصادر البيانات والمعلومات التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية تتميز بالتشعب والتعقيد كما أن درجة الثقة فيها محدودة ، وبالإضافة لذلك فإن الحاجة تتجه إلى تصنيف هذه البيانات لتمثل مشكلة لا يستهان بها
- عدم وجود طرق للاختبار والتجريب والتحقيق ، ويزيد من حدة المشكلة عدم تكرار مواقف السياسة الخارجية أو تماثلها بالشكل الذي يسمح بمثل هذا التحقيق.
- وجود صراعات واختلافات عميقة حول القيم التي يعتنقها واضعي القرارات الخارجية تبعاً لطبيعة الفلسفة التي يسترشد بها النظام الذي يعمل في إطاره ، وهذا الاختلاف يفرض الحاجة إلى المساومة والحلول الوسط
- انقضاء مدد زمنية طويلة نسبياً بين اتخاذ قرارات السياسة الخارجية وبين تبلور الأبعاد الكاملة والنتائج النهائية لتلك القرارات.

المحور السادس : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية .

تنقسم المحددات الداخلية المؤثرة في صناعة وتوجيه قرار السياسة الخارجية بصفة عامة إلى نوعين من العوامل ، بعضها دائم ديمومة نسبية كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية أما البعض الآخر فهو متغير الى حد ما كالمحدد البشري والمحدد الاقتصادي، إلا أنها في مجملها تمثل مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية للدولة لتأثر بشكل مباشر في رسم وتحديد أهداف سياستها الخارجية .

1 : المحددات الجغرافية والطبيعية

لعل "نابليون بونابارت" قد أصاب حينما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم و تدير سياسة الأمم ، حيث تتألف مجموعة من العناصر الأساسية كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية من خلال تحديد قدرة الدولة على رسم وتوجيه سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركز ثقلها الدولي ، من جهة أخرى يؤثر المحدد الجغرافي بشكل غير مباشر في تحديد نوعية ومدى البدائل المتاحة للدولة عند توجيهه وبلورة سياستها الخارجية ، فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي، كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة ، حيث يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير

مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية

تجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما ، دون توافر المحددات الأخرى ، بالمقابل تؤكد اغلب أدبيات الدراسات الجيوستراتيجية إن الدول الغنية بالموارد الطبيعية والقادرة على استغلالها بشكل فعال دون تدخل أو وصاية خارجية تمتلك قدرة وفاعلية أكثر من غيرها في التأثير في محيطها الإقليمي والدولي بما يحمي مصالحها ويحقق أهداف سياستها الخارجية، فعلى سبيل المثال توفر الدولة على موارد طبيعية كمصادر الطاقة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية مما يمكنها من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية.

ب : المحددات السياسية والاقتصادية

يلعب العامل السياسي أهمية بارزة في تحديد طبيعة القرار السياسي وأسلوب تنفيذه مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة النسبية بين العوامل الأخرى المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية ، على أن تحليل دور العامل السياسي في صياغة السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها يجب أن يشمل كلا من :

1- دور القائد السياسي : حيث تلعب شخصية القائد و طموحاته دورا مهما

في تحديد طبيعة القرارات التي يتخذها -هل هي عقلانية رشيدة أم غير رشيدة ؟

2- التعددية السياسية : يؤكد المختصون في مجال دراسة السياسة الخارجية

أن التعددية السياسية داخل المجتمع عادة ما تجعل من النظام السياسي أكثر قوة واستقرارا وهو ما ينعكس على صنع وتنفيذ قرارات السياسة

الخارجية من خلال منح الدولة قدرة اكبر لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها

3-العلاقة بين السلطات : يمثل الفصل وعدم التداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وطبيعة استقلال السلطة التشريعية من خلال استكمالها للمدة القانونية التي تضي عليها الشرعية وعدم تدخل السلطة التنفيذية في اختصاصاتها، احد أهم العوامل المساهمة في استقرار النظام السياسي مما يمنح مؤسسات الدولة القدرة على صياغة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بشكل هرمي تراعي فيه كل سلطة حدود صلاحياتها مع السلطات الأخرى .

استنادا إلى ما سبق يمكن أن نلاحظ أن الأنظمة السياسية تختلف عن بعضها حول مدى مراعاة العناصر السالف ذكرها وفقا لتوجهاتها الفكرية والإيديولوجية ، وعلى ذلك فإننا نجد أن الأنظمة السياسية ذات الطابع الديمقراطي تحقق نجاحا على صعيد سياساتها الداخلية والخارجية بسبب تعدد مؤسسات صناعة القرار وعدم تداخلها الأمر الذي يزيد من ترشيد القرار ويضفي عليه طابع الدقة و العقلانية ، بينما تتميز الأنظمة ذات النزعة الديكتاتورية أو التي تسيطر عليها النخب العسكرية بالاضطراب وعدم العقلانية في اتخاذ القرارات نتيجة لمركزية صناعة القرار فيها وعدم السماح للأجهزة المختصة في المشاركة في صياغته .

ج : المحددات العسكرية :

توجه الدول عادة سياساتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي والدولي استنادا إلى قوتها النسبية في النظام العالمي مما يجعل من القوة العسكرية ضرورة لازمة

للسلوك السياسي الخارجي ، فهذه الأخيرة لها تأثير مباشر وفعال في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ، فكلما امتلكت الدولة قوة عسكرية متنوعة ورائعة استطاعت تحقيق أهدافها بشكل أفضل لذلك فان الدول تسعى إلى تحديث وتطوير قدراتها العسكرية باستمرار .

د : المحددات الشخصية

لقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها ، فمن أهم النماذج التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول ، نجد :

نموذج الشخصية التسلطية لـ " ادرونو " :

وينزع التسلطيون إلى التعصب الوطني والعنصرية ، كما تنزعون إلى الدخول في حرب وتأيبب العدوان ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هنلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية ، وكذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حيث اتسمت سياسته بالحروب .

نموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس" :

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها "روكيتس" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق، و تولي إهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها، وعدم القدرة على إستيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، وتنعكس هذه

الصفات بالسلب على إنتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل، ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات ، وهذا ما يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية ، حيث أنهم في حالة أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية لأطراف خارجية تتآمر عليهم من اجل زعزعة استقرار بلدانهم، وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمه ، ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم .

نموذج تحقيق الذات ل"ماسلو":

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية، ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط، وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية ، والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء

المحور السابع : المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية

تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ_ **خصائص الشخصية القومية** : هذه الخصائص عادة ما تتشكل من أبنيته الاجتماعية والثقافية التي تتبلور عن طريق الأسرة والمدرسة ، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية.

ب_ **الرأي العام الداخلي** : الحكومة تستهدف تعبئة اكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياستها وبرامجها وقد استعمل " الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات، ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية ، إما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات .

ج_ **الأحزاب السياسية** : وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية ، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية ، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي

والوحيد بإسمها أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها في البرلمان ، ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.

فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده وأبرز مثال على ذلك ، الأحزاب العلمانية في قيادتها للحكومات التركية كانت تتجه في سياساتها الخارجية نحو الغرب وتضمر العداء للعرب ، عكس الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية فإنها كانت تنتهج سياسات متوازنة وتعاونية مع العرب.

المحور الثامن : المحددات الخارجية

أولاً : طبيعة النظام الدولي :

فأحياناً يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول ، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام ، وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول و درجة التعقيد بينها ، هذا التشابك عادة ما يدفع الدول إلى انتهاج سياسة خارجية تتوافق وطبيعة النظام الدولي السائد حفاظاً على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة معاكسة لطبيعة هذا الأخير .

ثانياً : القوة :

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام على وجه الدوام في حقل العلوم السياسية وعلى وجه الخصوص في حقل العلاقات الدولية ، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظراً لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية ، وعليه فإن عدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول، دفع بالبعض من المختصين إلى التركيز على المفهوم العسكري للقوة ، بينما ركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة أو ما يعرف بالقوة الصلبة والقوة الناعمة ، فمفهوم القوة من المفاهيم القديمة المتجددة التي تلقي بظلالها على حقل السياسة الدولية منذ عهد أرسطو، أما في عصرنا الحالي فإن هانس مورجانتو من

أبرز المدافعين عن سياسة القوة ، فهو يرى أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بما تتضمنه من سيطرة على عقول وتصرفات الآخرين.

ثالثا : الثورة المعلوماتية والتكنولوجية :

وهي الحوسبة والاتصالات والالكترونيات وهي أكبر الصناعات العالمية حيث بلغ رأس مالها أكثر من 3 تريليونات دولار.

رابعا : الاعتماد الدولي المتبادل :

من السمات المهمة للنظام الدولي الراهن ، بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل ، خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات.

خامسا : عولمة المشكلات الدولية :

عولمة القضايا التي تواجهها الجموع البشرية : مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي و الانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول ، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا

سادسا : تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية :

بفعل مجموعة من التحديات أبرزها:

- بروز فاعلين جدد في شبكة التفاعلات الدولية : الشركات المتعددة

الجنسية ، المنظمات الإقليمية والدولية ، المنظمات غير الحكومية ، رجال الأعمال ، الأسواق التجارية.. الخ.

- التحول في سلوك المنظمات الدولية :

فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية ، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها، وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

سابعا : المؤسسات الدولية:

تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول ، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي .

إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.

ثامنا : التحول في مفهوم السيادة للدولة القومية :

حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة ، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون ويقول برتراند بادي: " بأن مبدأ السيادة لم يكن موجودا دائما وأنه لا ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معينة وأن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبيا، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد، وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من

سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي ، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق.

بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج أن السياسة الخارجية هي وحدة كلية غير متجزئة ، فالأفعال السياسية الخارجية ناتجة عن عملية سياسية داخلية متكاملة تبدأ عند لحظة التفكير بقرار سياسي محدد وتنتهي إلى الحالة التي يتم فيها إخراج هذا القرار وترجمته إلى تصرف وسلوك ظاهر وبارز وملموس من قبل الدولة .

المحور التاسع : نظريات السياسة الخارجية

اتجه العديد من الباحثين إلى بلورة منظور عام يركز على دراسة القرار السياسي الخارجي باعتباره مدخل لفهم وتحليل العلاقات الدولية فقد شهد الحقل العديد من الحوارات النظرية التي أحدثت تغييرات متتالية في نظرية العلاقات الدولية ذاتها لما قدمته من تصويبات وتعديلات عليها ، وقد كان من الطبيعي أن تلقي هذه الحوارات بظلالها على حقل السياسة الخارجية الذي يمثل احد أهم مجالات دراسة العلاقات الدولية ومن ثمة فقد شهد حقل السياسة الخارجية الكثير من الجهود والسجلات النظرية التي تشهد بحيويته وقدرته على التجدد والتطور ، فعلى الرغم من النقاشات الدائرة في هذا الحقل إلا انه لا يمكن الجزم بقدرة أي مقارنة لوحدها أن تفسر السلوك الخارجي للدول .

اولا : حوار الواقعية و الليبرالية

توصف النظرية الدولية بصفة عامة بأنها إما تجريبية أو معيارية ، تعتبر العلاقات الدولية التجريبية وصفية وتفسيرية وتوجيهية ومن جهة معاكسة تهتم النظرية المعيارية بالدرجة الأولى بالأبعاد الأخلاقية للشؤون الدولية غير أن هذا التفريق عام جدا لأنه يصعب عمليا تصور وصف للعلاقات الدولية غير تجريبي أو غير معياري وعلاوة على ذلك فان كلتا المقاربتين تهتم بالقضايا الاستمولوجية الموجودة في نشاط وضع النظريات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية .

انطلاقاً من هذه التوضيحات نجد أن النظرية المثالية بأنواعها تتصدى لمسائل تتصل بمعايير السلوك والالتزامات والمسؤوليات والحقوق والواجبات التي تخص الأفراد والدول ونظام الدول الدولي ، وترتكز الدراسات المعيارية المثالية بشكل خاص على قضايا مثيرة للجدل مثل الأهمية الأخلاقية للدول والحدود وأخلاق الحرب والسلم وطبيعة حقوق الإنسان وحالة التدخل ومقتضيات عدالة التوزيع الدولية فالنظرية المعيارية تسمى أحيانا الطوباوية وأحيانا على نحو أقل دقة المذهب " العقلاني والمذهب " الليبرالي بما فيها الليبرالية الجديدة والتي تشمل جميع ما سبق بصفة عامة تعتبر الليبرالية الجديدة اشمل تحدي نظري للمعتقدات التقليدية في النظرية الدولية السائدة ، التي تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية والروح الدولية وانسجام المصالح لتكون الموجهة لرسم السياسات الخارجية بدلا من اعتبارات المصلحة القومية والقوة وبقاء الدولة المستقلة ضمن نظام لا مركزي متعدد الدول.

إذا فهي تتعلق بالمعايير القواعد والقيم والمقاييس في السياسة العالمية وبهذا المعنى فإنها تشمل جميع أوجه مجال الموضوع بما في ذلك القانون الدولي حيث تسود المعايير الإجرائية الثابتة والأكثر توطدا .

تتضمن المقاربة المثالية للعلاقات الدولية عددا من المقولات من أهمها:

- تتمثل أفضل وسيلة لتأمين السلام بنشر المؤسسات الديمقراطية على نطاق العالم فالحكومات هي التي تسبب الحروب لذا فالسلام متأصل في الديمقراطيات أكثر منه في الأنظمة السياسية الأخرى .
- يرتبط بهذا ويكمن وراءه الإيمان بالانسجام الطبيعي للمصالح فندما تقوم الدول بحسابات رشيدة لمصالحها عندئذ تتطابق المصلحة القومية مع المصلحة الدولية .

- إذا استمر حدوث نزاعات يكمن تسويتها وفق إجراءات قضائية ثابتة حيث أن حكم القانون سيطبق على الدول مثلما يطبق على الأفراد .
- من شأن الأمن الجماعي أن يحل محل المساعدة الذاتية ، وقد تم تأسيس عصبه وهيئة الأمم على أنها مسؤولية جماعية مميزة لحياة اجتماعية وليس مسؤولية فردية.

لقد كانت هذه القضايا دائما موضع اهتمام مركزي للذين يدرسون العلاقات الدولية بل أن تأسيس العلاقات الدولية بوصفها فرعا من فروع البحث الأكاديمي كان مبعثه اعتبارات معيارية ، لقد طرح الموضوع أول الأمر بوصفه سعيًا وراء حلول لمشكلة استمرارية وجود الحرب في نظام الدولة الفوضوي ، فالتهمة الموجهة للواقعية السياسية هي انشغالها بالحرب والسلم لذا فإن السعي وراء توازن القوى تكون له الأولوية على السعي وراء العدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، وقد وصفت هذه المرحلة الأولى للتنظير بأوصاف متعددة- مثالية - ليبرالية - طوباوية- ، وقد كانت عبارة عن محاولات لاستئصال الحرب والعنف الدولي بواسطة مقارنة السلام عبر القانون الدولي ، وتمثلت المرحلة الثانية للنظير برد فعل على ذلك وكانت تجريبية على نحو أوعى بذاتها فقد كانت تسعى لرؤية العالم كما هو ، وليس كما يجب أن يكون ، وهكذا فقد كانت الواقعية وصفية وتجريبية بشكل صريح وان لم تكن تتطوي على مضامين معيارية منطلقة من فرضية مركزية مفادها بأن النظام السياسي الدولي الذي يؤطر العلاقات الدولية يعتبر نظاماً فوضوياً وقائماً على أساس الصراع ، وبأن الدول تسعى في ظل هذا النظام السياسي الدولي إلى تحقيق هدفٍ أساسي وهو ضمان البقاء فحياسة القوة هي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية ، وفي ظل هذه الفوضوية والصراع في النظام السياسي الدولي فإن كل دولة تسعى إلى تأمين أهدافها ومصالحها على حساب الدول الأخرى ، وبالتالي فإن إمكانية اندلاع الحروب تبقى قائمة في حين يبقى السلام حالة مؤقتة لأن عدم التوافق والتناقض في المصالح القومية

بين الدول هو الذي ينتج الصراعات الدولية التي تلعب القوة دوراً محورياً في تحديد مجراها ونتائجها النهائية كما يؤكد الواقعيون انه في ظل مبدأ الصراع والمنافسة في الشؤون الدولية لا يظهر التعاون بين الدول ممكناً ولكن فقط إذا كان يخدم المصلحة القومية ، كما أن بنية النظام الدولي تتجذب نحو هرمية تستند إلى قدرات القوة حيث يسقط مفهوم المساواة إلا بالمعنى الرسمي الذي مفاده أن جميع الدول هي دول متساوية .

في هذا السياق تدعو النظرية الواقعية في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة ، لذلك فإنه يمكن القول بأن مفهوم المصلحة يعتبر الركيزة الأساسية في منهج الخيار العقلاني ، فالواقعية تنظر إلى فكرة المصلحة على أنها هدف ومحرك أساسي لسياسة الدول الخارجية ، وكما يشير هانس مورغن ثو " أحد أبرز رواد هذه النظرية في كتابه Politics Among Nations إلى أهمية الربط الوثيق بين المصلحة والقوة في إشارته إلى أن المصلحة تعرف على أساس القوة.

يختلف الواقعيون الكلاسيكيون والبنويون حول ما دعاه جون هوبسون ب الفواعلية الدولية إذ يقسم هذه القوى إلى نوعين محلية تتجسد في قدرة الدولة على صياغة السياسة المحلية أو السياسة الخارجية "استقلالية الدولة المؤسسية" بالمقابل تشير القوة الفواعلية الدولية إلى قدرة الدولة على صنع السياسة الخارجية بالإضافة إلى قدرة الدولة أو مركب الدولة -المجتمع على معارضة منطق المنافسة بين الدول ومنطق تقييد البنية الدولية. لذلك فإن القوة تعتبر مفهوماً أساسياً في تفسير النظرية الواقعية للعلاقات الدولية .

إلا أن الواقعية البنوية التي تمثل منظورا بنيويا اقترن بكتابات كنيث والتر لاسيما كتابه نظرية السياسة الدولية توجه الانتباه إلى الخصائص البنوية لنظام دولي وليس لوحده المكونة ، فحسب والتر فان القيود البنوية للنظام العالمي ذاته وليس ما تريده الوحدات المكونة له هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول ، حيث يقول " ان الواقعية الجديدة من خلال تصويرها لنظام سياسي دولي في مجموعة فيه مستويات بنيوية ومستوى وحدات متميزة ومترابطة في الوقت نفسه حيث تؤثر بنية النظام وتوزيعاته في الوحدات المتفاعلة ، فالنية الدولية تبرز تفاعل الدول ثم تحول دون قيامهم ببعض السياسات ، وتدفعهم في الوقت نفسه نحو سياسات أخرى .

من جهة أخرى أكد جوزيف شومبيتر أن السياسة الخارجية تكون مسالمة في مجتمع عالمي ليبرالي حقا ، إذ يعتقد الليبراليون أن المنافع المتبادلة للتجارة وشبكة الترابط الأخذة في الانتشار بين الاقتصاديات الوطنية تميل إلى تعزيز العلاقات التعاونية .

بين الموقفين الأساسيين الواقعي والمثالي ثمة تنويعات عديدة تتعلق بمعنى وأهمية الأخلاق الدولية ويتخذ معظم المختصين المعاصرين موقفا وسطا أو توفيقيا بين النقيضين ، ويتمثل هذا الموقف في أن الالتزامات والحقوق التي تتخطى الحدود القومية مهمة وان بعض الالتزامات الإنسانية المشتركة موجودة من دون شك ، إلا أن طبيعة النظام الدولي السائد قد تفرض قيودا على الدول للتصرف أخلاقيا وهو ما يجعل من سياسات الدول الخارجية تعاونية أخلاقية في أحيان و صراعية تنافسية في أحيان أخرى ، وهو ما أكدت عليه إسهامات كل من روبرت ميرتن في نظرية الوظيفة النسبية، بارسونز نظرية البنوية الوظيفية.

ثانيا : الفاعل والبناء - جدل السلوكية والبنائية

يقدم كنيث والتر في كتابه " النظرية السياسية تعريفان للنظرية : الأول يرتكز على مجموعة من القوانين المتعلقة بظاهرة معينة ، والثاني يشدد على أن النظريات ليست القوانين نفسها وإنما تحاول تفسير هذه القوانين ويشرح ذلك بالقول " النظريات تختلف كيفيا عن القوانين حيث عن طريق القوانين يتم التعرف على علاقات وارتباطات ، أما النظريات في تظهر لماذا تسود تلك العلاقات والارتباطات ، تزامن ذلك مع نشأة المدرسة السلوكية وتطورها خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث هدفت إلى إيجاد نظرية تفسيرية تنبؤية باستخدامها المناهج العلمية الصارمة وعلى الخصوص المناهج الكمية لمعالجة الظاهرة السياسية من زاوية السلوك الفردي أو الجماعي لصانعي القرار .

وعليه فقد اهتم السلوكيون في مقاربتهم بالأنماط المتكررة لا بالحالات الفردية لكل محصلة تفاعل حسب ما جاءت به المقاربة البنائية فيما بعد حيث رفضت هذه الأخيرة فرضية الأنماط المتكررة مؤكدة على أن كل فعل هو نتاج عملية تفاعل بين الفاعل والبناء فلا يمكن التنبؤ والتعميم وإطلاق الأحكام العامة عن سلوكيات الأفراد بحسب ما جاءت به المقاربة السلوكية وأكده جون واطسون بتحديد هذين للسلوكية :
أولهما : التنبؤ بالنشاط الإنساني.

ثانيهما : إمكانية صياغة قوانين ومبادئ يستطيع بواسطتها المجتمع المنظم ضبط تصرفات الإنسان وسلوكه بأنماط متكررة .

فالسلكية تدعي أن استخدامها للمناهج العلمية في معالجة الظواهر الدولية من زاوية السلوك الفردي لا تكتمل من حيث التفسير إلا على أساس بناء نماذج أو نظريات تقوم على فرضيات أو مفاهيم محددة بدقة ومترابطة منطقيا ، حيث يمكن فيها عزل عنصر أو مجموعة من عناصر الفواعل الدولية وتصورها كنسق متميز عن

محيطه ، كان تصور دولة او مجموعة من الدول في علاقاتها فيما بينها كنسق مترابط تفاعليا مع محيطه الذي يتكون من مجموع الفاعلين الدوليين الآخرين ، بينما تطبيقه بنفس الصرامة التي يستلزمها على مجموع الفاعلين في العلاقات الدولية أمر غير ممكن ، ما يثير صعوبة بشأن تفسير مراحل تطور العلاقات الدولية ، ومع هذه الصعوبة وفي محاولة تخطيها فان معظم السلوكيين قاربوها تجزييا بحيث لم يستهدفوا غير العلاقات الحكومية التي لا تغطي إلا جزءا مع البناء كما أكد البنائيون ، وبذلك فقد اقرنوا التفاعل (النسق) الدولي العام بالتفاعل الدولي الدبلوماسي ، الاستراتيجي مع تخليهم عن فرضية تميزه عن البناء أو مع اعتبار هذا الأخير موجودا داخل البناء نفسه .

بالموازاة مع ذلك قارب " مورتن كابلان " البناء الدولي على أساس تصوره لعدد من الأنساق صاغها انطلاقا من استنتاجه ان الفاعلين الدوليين موجود في سلوكهم فضلا عن القواعد القانونية مجموعة من قاعدة السلوك الاجتماعي تسمى المعايير .

أما الأنساق فقد حددها كابلان بستة 06 انساق هي:

نسق توازت القوى : ساد منذ القرن 18 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، والذي تميز بوجود قوى كبرى أساسية تتحكم في الخريطة السياسية العالمية تهدف للحفاظ على الوضع القائم -السلم نتيجة توازن القوى- .

نسق القطبية الثنائية المرن : وهو الذي أفرزته ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث نتج عن وجود كتلتين متعارضتين من الدول تقود كل منها قوة كل قطب بما له من إمكانيات ، ويعود احد أسباب مرونة هذا النسق إلى وجود دول غير أطراف في إحدى الكتلتين تقوم بادوار تختلف عن ادوار الأطراف فيما بينها ومنها التخفيف من شدة التعارض بإخضاع الأهداف الدول داخل الكتل لأهداف الأمم المتحدة .

نسق القطبية الثنائية الجامدة : اتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار ، مرده إلى اختفاء الأطراف غير المنحازة وغياب دورها التوسطي في البناء الدولي .

النسق الدولي العالمي : نتج عن التزايد في أهمية وفاعلية دور المنظمات الدولية في نسق القطبية الثنائية المرنة وسمته الاندماج والتماسك وأسبقية الولاء له على الولاءات القومية والإقليمية من قبل نخب صانعي القرار .

النسق الدولي التراتبي : ينتج إما عن مزيد من الاندماجية في نسق عالمي وإما انتصار كتلة قوية على الأطراف الأخرى في النسق الدولي ، وخاصيته انه مندمج ومستقر للغاية إذ يتضمن شبكة الأنساق الوظيفية الفرعية المنفعية للدول .

نسق النقص الاحدي : تكون أطرافه قادرة على التدمير المتبادل مما يجعل كل طرف يخشى الأطراف الأخرى فلا يقدم على تدمير احدها ، وان كان الصراع فيما بينها جميعا صراع دائم .

استنادا إلى ما سبق يؤكد البنائيون أن السلوكية عجزت عن تفسير التفاعلات المجتمعية سواء بين الفرد والدولة (داخل الدولة) أو بين الدولة والبناء الدولي بارتكازها على متغير واحد هو النسق الدولي وإهمالها للمتغيرات الأخرى التي تنتج عن تفاعلات اجتماعية تؤثر بشكل مباشر على هوية الفاعل ، وبالتالي تؤثر في طريقة اتخاذ القرار حيث ركزت البنائية في مجملها على أهمية كل البنى المعيارية والبنى المادية في بناء الهوية المحددة للأفعال السياسية .

لقد نشر جون لويس جيز سنة 1992 مقالا بعنوان " نظرية العلاقات الدولية ونهاية الحرب الباردة " انتقد فيه منظري العلاقات الدولية لفشلهم في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ، حيث رأى ان هذا الفشل يطرح بدورة أسئلة حول الأطر النظرية التي

تم تطويرها لفهم سياسات الدول ، وهو ما طرح جدلا ابستمولوجي انطولوجي بين من يعتقد بوجود نمذجة وتكرار للظاهرة السياسية والاجتماعية مما يجعلها قابلة للدراسة عن طريق الملاحظة والتجريب (المقاربات العقلانية) وبين من انطلق في تحليل السلوك الخارجي للدول من فرضية مفادها ان " سلوك الدول هو في واقع الأمر سلوك الأفراد الذين يتصرفون باسمها (المقاربة السلوكية) ، ما ساعد في بروز جيل جديد من الأكاديميين متحمسين لإنشاء نظرية أطلق عليها اسم النظرية البنائية في العلاقات الدولية تُبقي على مبادئ النظريات العقلانية والسلوكية ولكن بنموذج أكثر قابلية للتحليل والتفسير أبرزهم نيكلاس انوف وفرديريك كروتشويل والكسندر ويندت الذي يعتبر كتابه " نظرية اجتماعية في السياسة الدولية : من أهم الكتب التي يرى فيها الاكاديميين مرجعا تأسيسا لفرضيات النظرية البنائية التي لخصها كل من بول فيوتي ، ومارك كوبي في أربع افتراضات أساسية :

- تعدد الفواعل : حيث يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ويولون أهمية بالغة لدور العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هاته الأخيرة فيما بينها على البيئة الدولية .

- ان بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين التي تؤثر في هوية الفاعلين وتحدد مصالحهم .

- النظام الدولي هو عملية دائمة مستمرة من البناء الناتج عن التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه ، فالنسبة للبنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا تم وانتهى وعلينا قبوله كما هو .

- تركز البنائية على فكرة الثنائية بين الفاعل والبناء أي العلاقة المتبادلة بين الطرفين و يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين

تحكم الظاهرة السياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير على البناء فقط ، فلا سلوك الفاعل يأخذ الأولوية ولا البناء يطغى عن الفاعل .

بهذا كتب نيكولاس انوف كتابه " عالم من صنعنا " الذي يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية فالدول والمجتمعات والعالم بالنسبة لانوف ما هي إلا من صنع الأفراد سواء كانوا عاديين أو صناع قرار - من خلال تفاعلاتهم البيئية ومع البناء - .

يرى منظري البنائية انه من اجل دراسة هذه العملية أي التأثير المتبادل بين الفاعل والبناء لا بد أن نبدأ من الوسط ، أي من آلية التأثير بين الجهتين، ولذلك يقدم البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط ، والتي بنظرهم تربط بين الفاعل والبناء .

فالقاعدة بالنسبة لهم هي السؤال المركزي التي تأتي قبل اتخاذ القرار وتنفيذه وهو- ماذا يجب أن نفعّل- فماذا تحديد المعيار أو المقياس أو النموذج الذي يجب أن يتبعه الفاعلون في ظروف متشابهة ، ويجب تخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة وإلا سنكون عرضة لنتائج فاعل آخر طبق علينا قاعدة أخرى مخصصة لمثل هذا الوضع من عدم التزامنا بتطبيق القاعدة

ثالثا : مقاربتنا الدور والخيار العقلاني

ترتكز نظرية الدور في تفسيرها لصناعة القرار في مجال السياسة الخارجية على فرضية مفادها أن دراسة سلوك الدول يكون بوصفها " أدوارا سياسيه " تقوم بها هذه الأخيرة على المسرح السياسي الدولي ، من جهة أخرى فان نظرية الدور ترتكز بالأساس على الصورة الذهنية للنخب وصناع القرار بحيث تتشكل في الأساس عبر

نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب ، أبرزها الهوية والقيم المجتمعية ، البناء القومي ، الايدولوجيا السائدة، المقدرات الاقتصادية والسياسية الثقافية والعسكرية، كل ذلك لأن الدور هو في الأساس "موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المتجمع ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.

وعليه فقد درس المفكرون السياسيون نظرية الدور من حيث ارتباطها بمجموعة من المحددات أبرزها :

الطابع السلوكي : أكد العديد من الباحثين من أمثال "جورج ميد" و"جوزيف مورينو" على أهمية الطابع السلوكي في تشكيل الدور بكونه جملة من المواقف والسلوكيات السياسية التي تتخذها النخب السياسية المسؤولة عن إدارة الدولة داخلياً وخارجياً ، حيث تقود هذه القرارات الصادرة عن الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار والتي وصفها البورب بأنها التنظيم الديناميكي لدى الأفراد الذي يشكل مختلف النظم التي تحدد خصائص سلوكهم وتفكيرهم" ، إلى رسم دور الدولة وتشكيله، كما قاموا بإضافة العوامل النفسية التي تتحكم بصانع القرار السياسي.

البناء الوظيفي : أما المفكر (بروس بيدل) فيرى أن الدور يعبر عن مجموعة من ، التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن والهيئات الرسمية في الدولة ، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور الوظيفي الذي تقوم بها الدول لحل مشاكلها .

المواقف : بينما ذهب آخرون إلى القول بأن الدور هو موقف وطني وعليه فإن العبرة منه هي في نتائجه ، والمكانة التي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عن الدولة عبر أداء الدور .

القدرة على الإدراك : كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معيَّنة، بحسب قدرتها على إدراك الدور وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه .

وبسبب اختلاف هذا المنظار تختلف أدوار الدول على المسرح السياسي العالمي، وتتمايز بعضها عن بعض تبعاً لمنظار كل واحدة منها للظواهر السياسية ، إذ يعتبر منظار الدور ، الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول من القضايا العالمية، وأدوار هذه الدول على الساحة الدولية، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك، كما أن أداء الدور ، يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكانياتها والقدرات التي هي في حوزتها.

ويعتبر تشكيل جوهر الدور العامل المحدد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله ، وتعبر عن مدى نجاحها في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانيات .

من جهة أخرى و للقيام بالدور فهناك ثلاثة أشكال رئيسية لدور الدولة وهي:
تغيّر الدور - تطور الدور - صراع الدور ، وهناك من يضيف الدور المفرط ، ويعني ذلك عدم تقديم أصحاب القرار فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، وبالتالي يغلب على مواقف هذه الدول الطابع الراديكالي والغلو المفرط بشكل هيبّ عملية التفاهم وقيام التعاون، كما يضيفون "غموض الدور" عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته ، بحيث يصعب على المحللين والمراقبين تصنيفه، أما تشوش الدور فهو عندما يتحوّل الغموض إلى حالة

متقدمة من الارتباك ، الأمر الذي يضاعف من احتمالات الوقوع في الخطأ، سواء من الدولة أم تجاهها .

ونتيجة لاستخدام نظرية الدور فإنه أصبح بالإمكان توقع أدوار الدول، وذلك اعتماداً على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوفرة لديها والتي تسمى مصادر الدور ، وهذا يقود إلى تحديد الدور وتوصيفه .

لقد برزت أهمية دراسة عامل الشخصية" في إدارات الدول وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ظهرت مجموعة من القيادات والزعامات (نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين، ايزنهاور، شارل ويغول، ويلسون، تيتو، نهرو وغيرهم) التي أدت قراراتها إلى إحداث تغييرات كبيرة على الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول ، سواء كان ذلك سلباً أم إيجاباً، ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم النفسي السياسي، وعليه فإن مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تتضح من خلال مستويين من التحليل :

أولهما : يبحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق الإنسانية في داخل الوحدة السياسية (الدولة) وذلك عبر محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق ، ومحور دراسة علاقات الأدوات وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين أبنية هذا النسق ، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية.

أما المستوى الثاني : فيبحث في الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي.

وقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينيات من القرن العشرين عبر علم النفس السياسي واهتماماته الرئيسية بنظرية الدور، في حين جاء مجال نظرية

الدور والسياسة العالمية متأخراً وبصورة بطيئة في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ركز اهتماماته على دراسة علاقات الدول وتوزيعها وتفاعلاتها في العملية السياسية، ودراسة أثر التركيب الاجتماعي على حركتها، في حين ركز (آلان اسحاق) على أثر شخصية صانع القرار في أدائه لأدواره داخل النسق السياسي، بعد ذلك بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي، أما (جيمس روزنو) فقد تناول في دراسته سيناريوهات الدور في السياسة الخارجية، وركز في تحليلاته، متفقاً مع هورج (ميد) على أن دور الفرد أو الدولة لا يوجد من دون وجود الأدوار الأخرى .

وهكذا فإن نظرية الدور تقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي.

كما يعتقد Mintz ميترز بأن هناك محددات رئيسية لعملية صنع القرار السياسي وهي ما يتعلق بظروف البيئة المحيطة بعملية صنع القرار مثل عامل الوقت وعدم توافر المعلومات والضغط والمخاطرة، وكذلك العوامل السيكولوجية التي تشمل على الصفات والعوامل الشخصية لمتخذ القرار مثل القيم والمعتقدات والمشاعر وتركيبية الشخصية، إضافة إلى تأثير العوامل الخارجية المحيطة بعملية صنع القرار مثل العوامل الإستراتيجية المؤثرة في النظام الدولي والظروف الاقتصادية وطبيعة النظم السياسية .

وهو ما حاولت نظرية الخيار العقلاني تأكيده عبر استعراض النماذج الرئيسية في تحليل السياسة الخارجية، حيث تعتبر نظرية الخيار العقلاني Rational Choice Theory من أهم النماذج التي يتم الاعتماد عليها في تحليل السياسة الخارجية. ويجادل جون سكوت بأن علم الاقتصاد يعتبر من أوائل العلوم الاجتماعية والإنسانية التي استخدمت نظرية الخيار أو البديل المنطقي أو العقلاني من واقع أن

الأفراد عادةً ما يكونون مدفوعين بتصرفاتهم وسلوكهم على أساس المنفعة المادية وتحقيق الأرباح، لذلك فقد أصبح بالإمكان وضع نموذج أساسي وعلمي يمكن من خلاله توقع السلوك البشري على أساس المنفعة والأرباح المادية ، ففي نهاية المطاف فإن الرجل العاقل وبقاً لهذا النموذج سيقوم بإتخاذ القرار الذي يمدّه بأعظم قدر ممكن من المنفعة وبأقل قدر ممكن من الخسائر، هذا ما يمكن اعتباره أهم فرضية بنيت عليها نظرية الخيا العقلاني مع فرضية وجوب تطابق الهدف مع النتيجة، إذ يجب أن تكون العملية الحسابية للمنافع والخسائر مؤدية إلي إتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف، فإذا كان القرار يحتوي علي قدر متوقع من المخاطر لكنه يمثل البديل الأفضل، يمكن إعتبار القرار عقلانياً بالرغم من ذلك.

وقد كان هذا التصور الاقتصادي مدخلاً للعلماء الاجتماعيين الآخرين وعلماء السياسة على وجه التحديد لمحاولة إتباع نفس المنهج وتطبيقه في دراساتهم العلمية، ومن هذا المنطلق فقد تم بناء هذه النظرية حول فكرة أن جميع الأفعال والسلوكيات الفردية هي عقلانية ومنطقية في الأساس وأن الأفراد يقومون بحساب الفوائد والمنافع المحتملة قبل أن يقرروا القيام بفعل شئ ما .

في هذا السياق يرى ماغتين البين بأن منهج الخيار العقلاني أو الرشيد يتطلب من صناع القرار في السياسة الخارجية وضع الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة ، ثم تحديد الخيارات والبدائل التي من الممكن تبنيها لتحقيق هذه الأهداف ، إضافةً إلى المكاسب والخسائر لكل بديل من هذه البدائل ، لذلك فإنه يجب القيام بجمع المعلومات الضرورية حول هذه البدائل لتقليص دائرة الغموض حولها ولتحقيق أعلى المكاسب الممكنة من وراء الخيار أو البديل الذي يتم أتباعه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فنظرية الاختيار العقلاني هي أحد أهم النظريات التي ناقشت الاختيارات الإنسانية وأسبابها وكيف يتم التأثير عليها، حيث وضع آنجهام أربعة سياقات أساسية للاختيار وهي:

الأول- سياق اليقين: وهو أحد السياقات الفكرية التي يختبرها الفرد بحيث تكون الرؤية واضحة ومحددة ويقوم الفرد بتبني اختيار معين باعتباره هو اليقين المناسب.

الثاني- سياق الشك: وهو أحد السياقات الفكرية التي يتعرض فيها الفرد للشك وعدم اليقين في الخيارات الشخصية وبالتالي اختبار عدداً من المشاعر السلبية مثل التردد والحيرة .

الثالث- سياق الإستراتيجية: وهو أحد السياقات الذهنية التي يتوقف فيها الخيار الشخصي للفرد على عدداً من العواقب الأخرى والخيارات البديلة.

الرابع- سياق الاختيار الجماعي: وهو أحد السياقات التي يتبنى فيها الفرد خياراً معيناً كنتيجة للتأثر بعدد من التوجهات الجماعية .

من جهته حدد أليسون ثلاثة نماذج مفاهيمية لتحليل صنع القرار:

- **النموذج التقليدي :** هو النموذج العقلاني أو المنطقي، ويتكون من قرارات هادفة للحكومات الوطنية الموحدة، وهو ناتج عن حساب الأمور في حالة معينة، ويقدم أهدافاً محددة والنموذج الثاني كان نموذج العملية المنظمة، الذي يؤكد على العمليات والإجراءات الخاصة بالمنظمات الكبيرة التي تشكل الحكومة.

- **نموذج الوحدات المتناغمة :** أي (التوجيهات)، وهي عبارة عن صناديق سوداء تحمي أجهزة وأدوات متنوعة في بنية رقيقة من عمليات صنع القرار المختلفة، ومن أفعال كبيرة ناتجة عن أفعال صغيرة متضاربة ومتعددة من قبل الأفراد في مختلف مستويات الأنظمة البيروقراطية المخصصة لخدمة

مجموعة متنوعة من المفاهيم ذات الانسجام الجزئي مع الغايات الوطنية والأهداف السياسية.

- **النموذج البيروقراطي والسياسي الحكومي** : والذي يركز على سياسات الحكومة، وما يجري وما يتم الفصل فيه، ويتميز كنتاج لمجموعة من لعب التفاوض المتنوعة بين اللاعبين المختلفين في الحكومة الوطنية.

وقد تابع أليسون استخدام هذه النماذج "كنموذج تحليلي" بعرض منظم للافتراضات الأساسية، والمفاهيم والمقترحات المقدمة من قبل مدرسة التحليل، ثم قام بعد ذلك بوصف مفصل للمتغيرات ومدى إدراك صانع القرار للمعلومات المتاحة وطبيعة المشكلة وبالتالي مدى القدرة على اختيار قرارات او بدائل معينة دون اخرى

يعالج النموذج الأول السياق الأوسع، وكذلك النماذج الوطنية الأكبر والمفاهيم المشتركة، وضمن هذا السياق يلقي النموذج الثاني الضوء على الروتين التنظيمي الذي ينتج المعلومات والبدائل والأفعال. وضمن سياق النموذج الثاني يركز النموذج الثالث بتفصيل أعمق على القيادات الفردية للحكومة والسياسات ، فيما بينها والتي تحدد الخيارات الحكومية المهمة ، وتعمل أفضل التحليلات للسياسة الخارجية على رسم خطة متماسكة من كل واحد من النماذج المفاهيمية الثلاثة بغية تفسيرها

أما كتاب إعادة صنع السياسة الخارجية " الترابط المنظم- أليسون وبيتر زانتون- فقد قدما نظرة بحثية للقضايا التنظيمية في الشؤون الخارجية خلال جيل كامل، ويعتبر أقوى عملية إدانة لسلوك إدارة السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث أكدوا بأن القوة الضرورية لإدارة السياسة الخارجية موزعة ومشتتة فيما بين الإدارات والمؤسسات التنفيذية ودوائر ولجان الكونغرس واللجان الفرعية والصناعات واتحادات العمال والجمعيات الاثنية.

أولاً: قضايا التنظيم، وكيونة المنظمة ، والذي يظهر وجود إدارات ومؤسسات مستقلة تماماً والتي يكون لديها مهمات وسلطات وكفاءات واضح عبر العمليات التي يتم التعرف من خلالها على القضايا وتقييمها، وبناءً عليها تتم صناعة القرار ويوضع في حيز التنفيذ ليتم تفعيله ، أما العاملون الذين يتم تحديد طاقاتهم ومهاراتهم وقيمهم أكثر من أي عامل آخر، وتقرير ما إذا كانت الحكومة تؤدي عملها على الوجه الأكمل.

ثانياً : تعتبر المنظمات الحالية غير ملائمة بشكل واضح، ويعزى ذلك لوجود ثلاثة عيوب رئيسة وهي: لأنها غير متوازنة، ولأنها تعين موظفين ذوي مؤهلات ذات أهمية خاصة، وفوق كل ذلك يجعلون حصول فاعلية التكامل بين السياسات من الأمور شبه المستحيلة.

ثالثاً : زادت وتضخمت الفجوة بين مستوى كفاءة الحكومة وحجم المشكلات المحتملة، ولقد كان المؤلفان محقين في تنبؤهما عندما قاما بشرح هذا الاقتراح الثالث: " نحن على وشك الدخول في حقبة تكون فيها علاقاتنا الخارجية متأثرة بقضايا مثل الطاقة والتي تنشأ من الاقتصاد المنغلق والاعتماد المادي للأمم على بعضها البعض، إن قوتنا بالمقارنة بالأمم الأخرى لا تزال الأعظم، لكنها على الرغم من ذلك ستواصل الانحدار" .

ويرى الكاتبان أن هناك حاجة للتغيير في عملية صياغة السياسة وأن التنظيم الحكومي من الأمور الأساسية ولا سبيل إلى اجتنابه، وبشكل طموح يحدد الكاتبان مهام الرئيس المتعلقة بصنع القرار المركزي والتنسيق والتوظيف والإدارة في الدوائر الحكومية وتحسين علاقات الهيئة التشريعية العليا في الدولة فيما يتعلق بالسياسة

الخارجية، وتطبيق مبادئ من النظرية التنظيمية والتطوير لتنظيم وتحديث صنع القرار
اعتمادا على:

النتائج : لكل بديل أو خيار من الخيارات المطروحة عدة نتائج محتملة تسمح
للاعب العقلاني بأخذها في الاعتبار مما يمكنه من اتخاذ الخيار أو القرار العقلاني أو
الرشيد.

الاختيار: الخيار العقلاني أو الرشيد هو عبارة عن اختيار البديل أو الخيار
الذي يحقق أعلى مكاسب أو فوائد ممكنة .

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

- 1) احمد إبراهيم محمود ، الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا : تجربة التدخل الدولي في الصومال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 22 أكتوبر 1995 .
- 2) احمد خضير الزهراني ، السياسة السعودية في الدائرة العربية ، (الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 1992 .
- 3) احمد خليل بدر ، استراتيجيات صناعة القرار ، (القاهرة : دار الحياة للنشر والتوزيع (1997) .
- 4) احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2011) .
- 5) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991).
- 6) اسيا الميهي ، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 127 .
- 7) أليكس مينتس وكاري دي روين ، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية ، ترجمة محمد ولد المنى (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999)
- 8) انور فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007) .
- 9) إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية أبعاد التحول في خصائص القوة ، سلسلة أوراق، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2014.
- 10) براهيم، عبد الأمير عبد الحسن ، المنهج الواقعي واثره على السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2009.
- 11) برتران بادي ، لم نعد وحدنا في العالم : النظام الدولي من منظور مغاير ، ترجمت جان ماجد جبور (بيروت :مؤسسة الفكر العربي 2016) .